محضر اجتماع لجنة المراجعة

لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

المنعقد بتاريخ 28/11/2019

انه فى يوم الخميس الموافق 28/11/2019 فى تمام الساعة الثالثة مساءاً اجتمعت لجنة المراجعة لشركة مينا فارم للأدوية والصناعات الكيماوية

وبحضور كل من السادة :

الدكتور / عمرو الشبراويشي	رئيس اللجنة
الدكتور / انور نصر	عضو اللجنة
الأستاذ / ابراهيم البكرى	عضو اللجنة
الأستاذ / البير سامى	مقرر اللجنة

وقد حضر الاجتماع د. وفيق البرديسي رئيس مجلس الادارة والعضو المنتدب والأستاذ / سامح جورج المديرالمالى للشركة وذلك لمناقشة جدول الاعمال التالى :

1- اعتماد محضر لجنة المراجعة السابق بتاريخ 2019/9/2
2- متابعة تنفيذ التوصيات السابقة
3- القوائم المالية للشركة فى 2019/9/30

وقد تناولت اللجنة جدول الأعمال على النحو التالى :

اولاً : التصديق على محضر اجتماع اللجنة بجلستها بتاريخ 2019/9/2

عرض الدكتور / عمرو الشبراويشي رئيس اللجنة محضر الاجتماع السابق بتاريخ 2019/9/2 وحيث لم توجد ملاحظات عليه من السادة الاعضاء اتخذت اللجنة القرار التالى :-

اعتماد محضر اجتماع لجنة المراجعة بتاريخ 2019/9/2

ثانياً : متابعة تنفيذ التوصيات السابقة

احيطت اللجنة علما بموقف تنفيذ التوصيات السابقة

- لم يتم الاخذ بتوصياتنا السابقة والمتكررة في شان تخفيض التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل وبالتالي تحسين ربحية الشركة وقد بلغ حجم التسهيلات الائتمانية في 2019/9/30 نحو 804.2 مليون جنيه بزيادة قدرها 27.5 مليون جنية عن رصيد التسهيلات الائتمانية في 6/30/ 2019 والبالغ قدرها 776.7 مليون جنيه وقد نتج عن ذلك ان الشركة تحملت اعباء التمويل بلغ قدرها نحو 71 مليون جنيه في 2019/9/30 وقد اثر ذلك بالتالي علي ربحية الشركة والتي بلغ قدرها نحو 27.9 مليون جنيه وكأن الشركة تعمل لصالح البنوك

ثالثا: القوائم المالية للشركة فى 2019/9/30

استعرضت اللجنة القوائم المالية للشركة فى 2019/9/30 وقد اظهرت تلك القوائم ما يلى

1. حققت الشركة مبيعات بلغت قيمتها نحو 1118 مليون جنية خلال الفترة من 2019/1/1 وحتي 2019/9/30 بزيادة قدرها 46.5 مليون جنية عن قيمة مبيعات نفس الفترة من عام 2018 والبالغ قدرها 1071.5 مليون جنيه و بنسبة زيادة قدرها 4.3 % وهذا امر جيد
هذا و قد بلغت مبيعات الربع الثالث لعام 2019 نحو 380 مليون جنية بينما كانت مبيعات الربع الثاني لعام 2019 نحو 353.1 مليون جنيه ومبيعات الربع الاول لعام 2019 نحو 384.9 مليون جنيه

2. بلغت نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات 76.2% فى 2019/9/30 بينما كانت نسبتها 78.2% في 2018/9/30 وهذا امر جيد

3. حققت الشركة صافي ربح بلغ نحو 27.9 مليون جنيه فى 2019/9/30 بينما كان صافي الربح في 2019/6/30 نحو 12 مليون جنيه اي ان صافي الربح المحقق في الربع الثالث من عام 2019 نحو 15.9 مليون جنية وهذا امر جيد تشكر عليه ادارة الشركة

ويرجع ذلك بصفة اساسية الي ما يلي :

- انحفاض نسبة تكلفة المبيعات الي المبيعات حيث بلغت في 2019/9/30 76.2% بينما كانت في 2019/6/30 77.2% اي بنقص بنسبة 1% وبلغت نسبتها في الربع الثالث 74.1% بنقص 3.1% عن نسبتها في 2019/6/30 وهذا امر جيد وهذا في حد ذاته يمثل نحو 11.7 مليون جنيه
- انخفاض نسبة المصروفات البيعية و التسويقية الي المبيعات حيث بلغت نسبتها في 2019/9/30 8.9 % بينما كانت نسبتها في 2019/6/30 9.3% و بنقص 0.4% وبلغت نسبتها في الربع الثالث فقط 8.1% بنقص 1.2% عن نسبتها في 2019/6/30 وهذا امر جيد وهذا في حد ذاته يمثل نحو 4.6 مليون جنيه

- انخفاض مصروفات البحث والتطويربنحو 9.4 مليون جنيه حيث بلغت في الربع الثالث من عام 2019 نحو 6.6 مليون جنيه بينما كانت في النصف الاول من عام 2019 نحو 16 مليون جنيه وقد اثر ذلك التحسن علي صافي الربح ولكنه قوبل من جهه اخري بانخفاض الايرادات التمويلية والايرادات الاخري في الربع الثالث من عام 2019 حيث بلغت نحو 432 الف جنيه بينما كانت في النصف الاول من عام 2019 نحو 9.7 مليون جنيه اي بنقص قدره نحو 9.3 مليون جنيه

4. تنفيذا لسياسة التوسعات التى تنفذها الشركة فقد بلغ ما انفق علي المشروعات تحت التنفيذ خلال التسع شهورالاولي من عام 2019 نحو 118.3 مليون جنية ويضاف اليه رصيد اول المدة نحو 136.9 مليون جنية يخصم المحول الي الاصول الثابته نحو 12.5 مليون جنية ويخصم ايضا المحول الي المصروفات خلال الفترة نحو 1.1 مليون جنية و بالتالي يصبح رصيد المشروعات تحت التنفيذ في 2019/9/30 نحو 241.6 مليون جنيه

5. بلغ رصيد العملاء و اوراق القبض نحو 270.9 مليون جنية فى 2019/9/30 مقابل 221.3 مليون جنية في 2018/12/31 اي بزياده قدرها 49.6 مليون جنية ولجنة المراجعة توصي بالعمل علي تنشيط عملية التحصيل و منح الحوافز المالية اللازمة لتحقيق لذلك حيث ان زيادة المديونية لدي العملاء تاثر بالتالي علي السيولة النقدية لدي الشركة مما يدفعها الي الاقتراض من البنوك و تحميل اعباء تمويل تؤثر علي ربحية الشركة

6. لازالت الشركة تتبع سياسة الاحتفاظ بقدر كبير من العملات الاجنبية ضمن ارصدتها النقدية و قد بلغ ذلك نحو ما يعادل 207.9 مليون جنية فى 2019/9/30 من هذا المبلغ نحو ما يعادل نحو 119.3 مليون جنيه ممولة من البنوك بالعملات الاجنبية وهذا في حد ذاته امر جيد جدا حيث ان عبئ التمويل عليه منخفض للغاية اذا ما قورن بعبئ التمويل علي التسهيلات الائتمانية بالجنية المصري وسوف يظهر اثر ذلك جيدا في الربع الاخير من عام 2019 ومابعدها وعلي الادارة المالية ايضاح ذلك حيث ان البيانات المقدمة في المركز المالي لم توضح ذلك
و لجنة المراجعة لازالت توصي بان يكون رصيد النقدية من العملات الاجنبية المحتفظ بها في حدود ما يعادل100 مليون جنيه حيث ان سياسة البنك المركزي تسمح بتوفير العملات الاجنبية اللازمة لاستيراد الخامات و مستلزمات الانتاج من الخارج بسعر الصرف في تاريخ فتح الاعتمادات او التحويلات للشركات التي يتم منها الاستيراد كما ان تخفيض رصيد النقدية المحتفظ بها يؤدي الي تخفيض اعباء التمويل بلا شك مما يحسن من ربحية الشركة

7. بلغ رصيد التسهيلات الائتمانية فى 2019/9/30 نحو 804.2 مليون جنية متضمنة مبلغ ما يعادل 119.3 مليون جنية تسهيلات ائتمانية بالعملة الاجنبية كما سبق ان اوضحنا في البند رقم 6 بعاليه وقد بلغت الزيادة في التسهيلات الائتمانية خلال الربع الثالث من عام 2019 نحو 27.5 مليون جنيه حيث كان رصيدها في 2019/6/30 نحو 776.7 مليون جنيه وقد نتج عن هذه التسهيلات ان تحملت الشركة اعباء تمويل بلغت نحو 71 مليون جنيه في 2019/9/30وقد بلغت اعباء التمويل التي تحملتها الشركة خلال الربع الثالث من عام 2019 نحو 25.7 مليون جنيه وسوف تنخفض هذه الاعباء التمويلية خلال الربع الاخير من عام 2019 ومابعدها نظرا للتسهيلات الائتمانية التي حصلت عليها الشركة من البنوك بالعملات الاجنبية مالم يتم زيادة التسهيلات الائتمانية عن وضعها الحالي في 2019/9/30 بل اتمني ان تقوم الشركة بتخفيض حجم هذه التسهيلات الي اقل حد ممكن حتي تنخفض اعباء التمويل وبالتالي تحسن ربحية الشركة

8. بمتابعة ارصدة المخزون في 2019/9/30 تبين ما يلي:
   - بلغ رصيد المخزون من المواد الخام ما قيمته نحو 250 مليون تمثل احتياجات 4.8 اشهر
   - بلغ رصيد المخزون من مواد التعبئة و التغليف ما قيمته 81.8 مليون جنيه تمثل احتياجات 10.4 اشهر
   - بلغ رصيد المخزون من الانتاج التام و تحت التشغيل ما قيمته 113.7 مليون جنيه تمثل 1.2 شهرمن تكلفة المبيعات وبالتالي يتضح ان ارصدة المخزون من الانتاج وتحت التشغيل في حدود الحد الامثل وهو 1.5 شهر من تكلفة المبيعات

اما رصيد المخزون من المواد الخام فقد وصل ما يمثل احتياجات 4.8 اشهر ويجب ان لا يزيد عن احتياجات ثلاثة اشهر اما رصيد المخزون من مواد التعبئة والتغليف فقد وصل الي ما يمثل احتياجات 10.4 شهر ويجب ان لا يزيد عن احتياجات ثلاثة اشهر

ولا شك ان رصيد المخزون الامثل يؤدي الي توفير النقدية وبالتالي تخفيض اعباء التمويل و تحسين الربحية حيث بلغت الزيادة في قيمة المخزون عن الحد الامثل له نحو 152.3 مليون جنيه
(زيادة في ارصدة المخزون من المواد الخام نحو 93.8 مليون جنيه وزيادة في ارصدة المخزون من مواد التعبئة و التغليف نحو 58.5 مليون جنيه)

هذا و قد تأكدت اللجنة من سلامة الاجراءات التى اتبعت فى اعداد القوائم المالية للشركة وانها متماشية مع معاييرالمحاسبة المصرية وتوصى اللجنة بعرض القوائم المالية للشركة فى 2019/9/30 على مجلس الادارة للاعتماد

ملخص توصيات اللجنة :

1- عرض القوائم المالية للشركة فى 2019/9/30 على مجلس الادارة للاعتماد
2- العمل على تخفيض حجم التسهيلات الائتمانية لتخفيض اعباء التمويل التى تتحملها الشركة
3- العمل على زيادة استخدام خامات و مستلزمات انتاج محلية ما امكن ذلك
4- العمل على زيادة تصديرمنتجات الشركة للخارج
5- يجب ان لا تزيد ارصدة المخزون من المواد الخام ومواد التعبئة والتغليف عن احتياجات انتاج ثلاثة اشهر وان تكون ارصدة المخزون من الانتاج التام وتحت التشغيل في حدود شهر ونصف فقط من تكلفة المبيعات وان لا يزيد رصيد النقدية المحتفظ بها عن 100 مليون جنيه او ما يعادلها من العملات الاجنبية

وبعد الانتهاء من مناقشة جدول الاعمال توجه السيد رئيس اللجنه بالشكر للسادة الحضور ورفعت الجلسة

البير سامى **عمرو الشبراويشى**

مقرر اللجنة **رئيس اللجنة**